# أثر التنظيمات العثمانية على تجارة متسلمية بيروت خلال الحكم المصري لبلاد الشام (1831 – 1841م)

# The role of Ottoman regulations on the trade in Beirut district during the Egyptian rule of the Levant (1831-1841)

د.غالب عبد احمد العربيات– جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن)

د.قاسم محمد أحمد النواصره– باحث (الأردن)

*Email : ga_arabiat@yahoo.com*

تاريخ الاستلام : 2020/06/14 ؛ تاريخ القبول : 2020/07/04 ؛ تاريخ النشر : 2020/07/20

**ملخص:**

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على أثر التنظيمات العثمانية على التجارة في متسلمية بيروت خلال الحكم المصري لبلاد الشام (1831–1841م)، ويقدّم البحث أول إشارة من خلال الوثائق إلى أثر التنظيمات في متسلمية بيروت. حيث أصبحت تجارة هذا الميناء ذات نشاط ملحوظ في أعقاب التوقيع على المعاهدات التجارية مع الدول الأوروبية عام 1838م وما تلاها.

ويبدو من خلال الوثائق أن النشاط التجاري الأوروبي في متسلمية بيروت قد ظهر جلياً في أعقاب إعلان التنظيمات(1839) ،التي أعقبها إنشاء المحاكم التجارية عام 1840م، وذلك من أجل إنهاء الخلافات التي تنشب بين التجار، وبخاصة في مجال التجارة البحرية.

**الكلمات المفتاحية:** التنظيمات العثمانية، متسلمية بيروت، الدول الأوروبية، الحكم المصري، الدولة العثمانية.

**Abstract**

The research paper aims to investigate the effect of ottoman regulations on trade in Beirut district under the Egyptian rule of the Levant (1831-1841). The paper provides evidence that such regulations has an important role in this trade. Beirut port had become a key hub of trade especially after several treaties and agreements were signed with several European countries in 1838 onwards.

Due to the relevant scripts, the European trading activities become evident due to the announcements of these regulations(1839), which is followed by the establishment of trading courts in 1840. Problems and conflicts between trades were eliminated, particularly when it cone to the navy trading.

**Key Words:** Ottoman regulations; Beirut district; European countries; the Egyptian ruling; Ottoman country.



المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

**مقدمة:**

تفيد الفرمانات السلطانية أنَّ إبراهيم باشا بن محمد علي باشا بالتبَنّي أراد أن يطبّق التقسيمات الإدارية لبلاد الشام بعكس التقسيمات الإدارية العثمانية، ففي أثناء دخوله إلى بلاد الشام عام 1831م وجدها غارقة بالفوضى، فولاية حلب تتنازعها قوى غريبة عن المجتمع الحلبي، تجسّد فعلياً بالصراع بين الأشراف والانكشارية بتشجيع سري من استانبول؛ لأنَّ نفوذ الأشراف تزايد، وتبنّت الزعامات الكردية والتركمانية مهمة الوقوف إلى جانب المحليين، وكذلك ولاية دمشق، وفي سنة 1831م قامت بها ثورة ضد واليها داود باشا الذي فرض المظالم عليها، وكانت طرابلس الشام ساحة للصراع بتشجيع من الوالي العثماني مصطفى آغا بربر الذي انحاز علانية لإبراهيم باشا المصري، الذي لقي في بادئ الأمر ترحيباً كبيراً من المجتمع الشامي، وبهذا الصدد يذكر رضا نور أنَّ الأهالي في بلاد الشام هم من أفسح المجال للغازي (المحتل) للتوسع بولايات بلاد الشام (نور، 1936م:ص135)، ويؤيده بهذا الصدد إسماعيل حقي أوزون تشارشلي أنَّ مظالم والي عكا عبد الله باشا وصلت إلى قمع الاحتجاجات التي قام بها الفلاحون والمزارعون، ممّا دفعهم إلى إعلانهم تأييد محمد علي باشا (تشارشلي، 1954م:ص345).

ما يمكن قوله بأنَّ أوضاع بلاد الشام كانت مهيأة للوقوف مع محمد علي أو غيره، أما مصطفى كوتوك أوغلو فقد قال: بأنَّ (السلطان محمود الثاني تجاهل أحوال ولايات بلاد الشام)، وواقع الأمر أنَّ السلطان محمود لم يكن مهتماً بصورة عامة بولاياته، وذلك بحسب فرمان عام 1809م، رقم 6)، والذي تضمن تنازلات كبيرة ومهمة لمحمد علي باشا، منها منحه بلاد الشام طوال حياته، ومصر له ولأولاده من بعده، غير أنَّ تدخل والدته الفرنسية إيميه، وبتوجيه من سفارة بلاده في استانبول اشترطت بأن يقضي على الحركة الوهابية التي جرّدت العثمانيين من الثوب الديني وقيمه الإسلامية (اوغلو، 1986م :ص189). لذلك فقد قرأ محمد علي واقع بلاد الشام قبل القدوم إليها، وتعامل مع واقع متردّي، وساعده في توسعاته بشير الشهابي (1790-1840م).

ولم يكن محمد علي براغبٍ بمهاجمة الدولة العثمانية لولا توجيه فرمان من السلطان محمود الثاني بتشجيع من الدول الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) إلى حسين باشا والي أنطاكية الذي حشد قواته لمهاجمة قوات محمد علي, وتحرك محمد باشا والي حلب بسرعة لمقاومة محمد علي، وتمركز بحمص لتحصين نفسه فيها (ارسلان، 1979م:ص207)، فسارع إبراهيم باشا المصري لمهاجمة والي حلب قبل أن يتحصن بحمص، وهزمه ولاحقه حتى كوتاهية، وحالما احتجت الدول الأوروبية عليه، راسل محمد علي ابنه إبراهيم باشا، وممّا جاء في رسالته " إنَّ الدول الأوروبية لا تهدف إلى تعضيد الدولة العثمانية، ولكنها ترمي إلى إضعاف الطرفين كي يتسنى لها الاستيلاء على البلاد الإسلامية (نعيسه، 2003-2004م:ص32)، وبخاصة سواحل بلاد الشام ، ومنها ساحل مدينة بيروت وأهميته الاقتصادية وموقعه التجاري المتوسط الذي يعد محط اهتمام الأوروبيين ، وفي مقدمتهم فرنسا حليفة محمد على باشا في مشروعه التوسعي والذي يخدم مصالحهما في بلاد الشام.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه فإن أهداف هذه الدراسة تتمحور حول تحليل أثر التنظيمات العثمانية على تجارة متسلمية بيروت في أواخر الحكم المصري لبلاد الشام 1839-1841م، والمتمثلة بالتنافس الفرنسي- البريطاني في تلك الفترة، وبخاصة الإدارة العامة لبيروت وتجارتها الداخلية والخارجية في عهد المتسلمية، والمعُتمدة على الوثائق العثمانية والمصادر والمراجع المهمة ذات الصلة، ولتحقيق هدف الدراسة أتبع الباحثان المنهج الوصفي التاريخي التحليلي.

أما أهمية الدراسة فتكمن في الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إجراء المزيد من البحوث الأكاديمية حول التجارة في بلاد الشام خلال الحكم المصري، وفي حدود معرفة الباحثان وإطلاعهما لا توجد دراسات مستقلة تتعلق بموضوع البحث مباشرة، ولكن تم العثور على دراستان باللغة العربية تناولتا بالعموم مدينة بيروت، منها دراسة علاء جبور، لواء بيروت: دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية وثقافية، رسالة دكتوراه، دمشق، 2014م، ودراسة محمد عصفور سليمان الأموي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي (1839- 1908م)، دار الكتب والوثائق العراقية، العراق، بغداد، 2005م، والإفادة منهما.

**أولا: التنافس الفرنسي والبريطاني وأثره في انتعاش متسلمية بيروت**

كشفت وثائق عابدين، وبخاصة الوثيقة رقم 259 أنَّ فرنسا قدمت بصورة غير مباشر الدعم الكامل لمحمد علي في متسلمية بيروت لسنه 1256هـ/1840م , وأنّها كانت تهدف من ذلك لتحقيق مسألتين هما:

**الأولى**: إبعاد بريطانيا عن بلاد الشام، ولا سيما دمشق، وبيروت، وطرابلس الشام، ومناطق الساحل بكاملها ، وأشارت الوثيقة بصورة واضحة إلى أنَّ فرنسا لا تمانع في تأمين مصالح بريطانيا في حلب وبيرجيك لتأمين احتياجات عساكرها في الهند.

**الثانية**: كانت تأمل فرنسا من وجود محمد علي في بلاد الشام، وبشكل خاص تسلميها متسلمية بيروت، وبلاد الشام الساحلية بما فيها دمشق. كما في الشكل رقم (1) المرفق بالملاحق.

فقد كان الفرنسيون يهتمون ببيروت ليس لأهمية المدينة ومرفئها الذي بدأت أهميته تزداد فقط، وإنما لأهداف دينية توضّحت بشكل واضح وعلني في أربعينيات القرن التاسع عشر الميلادي، ولتغطية اهتماماتها ببيروت وميناءها، منذ القرن السابع عشر الميلادي، وعدم التدخل بالصراع الذي شهدته ولاية طرابلس، وبشكل خاص مدينة طرابلس، مركز الولاية ما بين فخر الدين المعني الثاني وآل سيفا، وبما أنَّ المدينة تعرّضت لدمار مخيف، بدأت أنظار الجالية الفرنسية وبعثاتها الدينية تتجه إلى بيروت (جبور، 2014م:ص56)، ومع مطلع القرن الثامن عشر الميلادي نقلت مؤسساتها التجارية إلى بيروت، وبعد عقد من الزمن حذت بريطانيا حذوها، وبحسب مجلة الشرق اللندنية لسنة 1156هـ/1745م، العدد 34، ص22، وجّهت القنصلية الفرنسية التي اتخذت من بيروت مقرّاً رئيساً لها طلباً إلى دولتها بضرورة إرسال تجارها إلى بيروت لمكانتها الإستراتيجية، كما نقل الفرنسيون مراكز التجارية المتمركزة في صيدا إلى متسلمية بيروت (بارقان، 1976م:ص253).

ومما تجدر ملاحظته أنَّ بريطانيا وفرنسا تنافستا على منتجات مديريات متسلمية بيروت وولاية عكا وصيدا، غير أنّ بريطانيا ركّزت على المعادن الثمينة مثل الذهب، والحرير والقطن، وحذت فرنسا حذوها، لكنّها وسّعت تجارتها أكثر من بريطانيا, وأقامت بيوتات



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجارية وشاركت تجار متسلمية بيروت، وقد انعكس تدافع تجار بيروت إلى الاختلاط بالتجار الأوروبيين الآخرين، ويعزي بارقان زيادة النشاط التجاري للإجراءات التي اتخذها إبراهيم باشا المصري فورَ هيمنته على معظم أملاك الدولة العثمانية، والتسهيلات التي منحها لهم، يضاف إلى هذا توسيع ميناء متسلمية بيروت من قبل الفرنسيين، ممّا أهّله لمنافسة ميناء الإسكندرونة الذي ظلَّ لعقود المرفأ الوحيد المؤهل لاستقبال السفن التجارية (بارقان، 1976م:ص253 وما بعدها)، وغدا بمقدور البضائع والمنتجات المصدرة أو المستوردة الاعتماد على رصيفه، ولجوء السفن إليه، وغدا بإمكانه استقبال أضخم السفن التجارية الواردة إليه، ونرجح أن نشاط وازدهار التجارة الفرنسية في متسلمية بيروت عائد إلى التسهيلات والامتيازات التي حصل عليها الفرنسيون من الحكم المصري؛ لكنها لم تكن قادرة على منافسة التجارة البريطانية.

**ثانياً: متسلمية بيروت في إيالة صيدا**

كان للإيالة الممتازة خصائص معينة في الإمبراطورية العثمانية، ويقتضي أن تكون أكبر التقسيمات الإدارية في الدولة العثمانية حيث تقسم إلى سناجق,(ألوية)، والسناجق إلى أقضية، والأقضية إلى نواحي. (Seretoglu,1958:p.98)، وقسمّت بلاد الشام أثناء الحكم المصري (1831-1841م) إلى أربع مديريات تشمل: دمشق، وحلب، وطرابلس، وصيدا، (نعيسه،2003-2004م:ص50)؛(عوض،1969م:ص64)،بالإضافة إلى مديريتين في طرطوس، وأضنة، وكانت متسلمية بيروت تتبع إدارياً إلى إيالة صيدا التي كانت مركزها صيدا.

وتُشير الوثائق العثمانية إلى أنّ المتسلم (محافظ عابدين، الأبحاث رقم 74: 1831/1247م)، وهو لقب أطلق على الشخص الذي يسير أمور الولاية في حالة غياب الوالي، وحتى وصوله، وفي العهد المصري أطلقت على حاكم المقاطعة أو المدينة (العبد، 1986م:ص6) ؛(سامي،1889-1900م:ص1277)؛(سعادة، 2009م:ص133). وكان على رأس الجهاز الإداري في المتسلمية، حيث كان يُعين بمرسوم صادر من حكمدار إيالات الشام محمد شريف باشا (محافظ عابدين، الأبحاث رقم 74، 1831/1247م) التي أوكلت إليه مهام واسعة منها: التحكم بالإشراف الإداري الكامل على الموظفين، والتدخل في دقائق الأمور، إضافة إلى ممارسة سلطة القاضي، وبعبارة أخرى كان المتسلم بمثابة محافظ أو حاكم للمدينة أو السنجق وخصّص له راتب محدد (رستم، 1930-1934م:ص55). كما نُعت المتسلمون بألقاب منها: جنان صدر المشايخ الكرام، وافتخار الأماجد الكرام ذوي الاحترام، وغيرها من الألقاب (محافظ عابدين، الأبحاث رقم 74: 1247هـ/1831م)؛(محافظ عابدين، الأبحاث رقم 76: 1251هـ/1835م)، وكان يعاون المتسلم في أعمالة وكيل، ويقوم مقامه في حال غيابه (سليمان، 2001م:ص418).

وممّن تولّوا متسلمية بيروت خلال فترة الدراسة: سوري على أغا، والأمير ملحم (F.o.78,vol.283)، وحسنين أفندي (شيشمان، 1985م:ص67)، والمعلم أيوب نصر الله، وعبد الفتاح أغا، ومحمود ناجي بك (كتافاكو، 1937م:ص40)، حيث عمل الأخير على إنشاء نظاماً للشرطة في متسلمية بيروت على غرار ما كان معروفاً ومعمولاً به في القاهرة في ذلك العصر لحفظ الأمن والنظام في المتسلمية (رستم، 1930-1934م:ص61). أمّا الوظائف الأخرى الملحقة بالمتسلمية فقد تمثّلت بدور مكمّل للمتسلم من مثل: المباشر والذي كان بمثابة أمين سر المتسلم، ومدير ماليته، ويدير أموال الميري، وينظم شؤون الضرائب (كرد، 1925-1928م:ج 2، ص15،ج 3، ص121)؛(رستم،1930-1934م:ص121).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**ثالثاً: التجارة الداخلية في متسلمية بيروت**

زادت أهمية ميناء بيروت بعد التزاحم التجاري والبشري المحلي والأوروبي على الميناء، وإقامة الفنادق بالقرب من الميناء، وتزويد أهل الجبل لتجار بيروت ما يزيد عن (1800) قنطاراً من الحرير سنة 1789م، وزادت الكمية سنة 1820م لأكثر (2600) طناً، وبلغت واردات تجارة بيروت ما يزيد عن (1500) فرنك فرنسي، والتي بقيت باضطراد دائم، ويضيف بارقان أنّ السلطان محمود الثاني ومن بعده ابنه عبد المجيد سعوا لزيادة التوافد الأوروبي للمتسلمية، ولا سيما الفرنسيون الذين عمقوا تواجدهم بالنشاط التجاري والثقافي والديني، حيث بلغ عدد الرهبان من ذكور وإناث في متسلمية بيروت ما يزيد عن (1700) راهب وراهبة، ويعلق إسماعيل حقي أوزون تشارشلي " أنَّ الدولة العثمانية بسبب مجاملتها (أو غض الطرف عما يجري) قد أوصلتها في كثير من التجاوزات إلى تهيئة الفتنة فيها سنة 1860م" (تشارشلي، 1954م:ص456).

كما كان للحاكم المصري في بلاد الشام أثره الايجابي على حركة التجارة الداخلية بفعل الإجراءات التي اتبعها المصريون من خلال تنظيم طرق المواصلات، وحفظ الأمن، وضرب القبائل البدوية التي كانت تهدّد سلامة القوافل التجارية (سكينة، 1955-1956م:ص37)، وقد عملت الإدارة المصرية على تدابير لوجستية تمثلت بإقامة أبراج المراقبة على جنبات الطرق لتامين سلامتها (المرجع السابق نفسه)، بعد أن كانت وسائل النقل الشائعة في العهد العثماني تقتصر على الدواب والجمال التي يملكها الفلاحون والبدو، ومع التواجد الأوروبي في بلاد الشام(1790-1848م)، وخلال حكم إبراهيم باشا ظهرت وسائل أكثر تطوراً عن ذي قبل، ممّا كان له الأثر على زيادة نشاط التجارة الداخلية بين مدن بلاد الشام (رستم، 1948م:ص134)، وتمَّ تشجيع زراعة الزيتون والحرير والقطن لإدامة النشاط التجاري، وقيامه باحتكار تجارتها لدعم الاقتصاد المصري (نعيسة، مجلة دراسات،ع41-42:ص181)، وقد هيئت كل الظروف الملائمة لزيادة النشاط التجاري منها القضاء على الحكم الإقطاعي، والسماح للتجار الأجانب بالبيع والشراء داخل البلاد، وإنشاء وظيفة المحتسب لتحديد الأسعار ومنع التلاعب بها، وإلغاء جباية الضرائب لدعم تطوير الصناعة والتجارة فيها (النمر، 1961م:ص504).

وشهدت مدينة بيروت ازدهاراً نسبياً، وتوسعاً عمرانياً أدى لظهور المستودعات الكبيرة لخزن البضائع وقامت إلى جانبها الأكواخ المعدة لذلك، واستفاد العديد من السكان من هذا الازدهار الذي عم بيروت فتبدلت أحوالهم المادية نحو الأفضل (النواصرة، 2015م:ص51). ووجد إلى جانب المستودعات الكبيرة الأكواخ المعدة لإيواء القادمين إليها لأغراض تجارية، حيث ازدهرت الحياة الاقتصادية فيها، واستفاد قسم من سكانها من الواقع الجديد، والذي أخذ يتطوّر شيئاً فشيئاً فتبدّلت أحوالهم المادية (سليمان،2001م:ص265).

وكانت معظم الواردات إلى بيروت بصفة عامة هي من المنسوجات المصنوعة من القطن، والكتان، والحرير، بالإضافة إلى الأدوات المنزلية والحديد الفولاذي والقيشاني والزجاج والجلود والورق والسلع الاستهلاكية ودودة القز، والنيلة، وخامات الذهب، وغيرها (سالم، 1435هـ/2014م:ص171).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا الصادرات فتمثّلت بالمنسوجات الحريرية، وصوف الأغنام، وزيت الزيتون، والصمغ، والمواد الطبية، وجلود الأرانب، والثعالب، والفواكه الجافة، والشمع، والإسفنج، والنيلة، والكتان، وغيرها (محافظ عابدين، الأبحاث رقم 74، 1250هـ/1834م). فكان ميناء متسلمية بيروت من أكثر الموانئ اللبنانية قدرة على إرساء السفن فيه، في حين أنَّ المدن الساحلية الأخرى، التي ليس لها ميزة ميناء متسلمية بيروت التجاري مثل صيدا، وطرابلس اللتان بدأتا تشهدان هبوطاً في عدد السفن التي ترسو في موانئها، بسبب تزايد إرساء السفن في ميناء بيروت وقيام فرنسا بتوسعته وإدخال تحسينات لوجستية عليه منذ منتصف القرن الثامن عشر، وتُعَدُّ فرنسا من أول الدول الأوروبية التي نقلت مراكزها التجارية إلى بيروت، وبمراقبة الضباط العثمانيين لهم (سليمان،2001م:ص295).

أمّا من حيث الصادرات والواردات، فتفيد مجلة الشرق اللندنية أنّ البيروتيين بما فيها منطقة الجبل وما يتبعها إدارياً كانوا أكبر المستفيدين من تجارتها، والجدول التالي في الملحق يوضح النشاط التجاري لمتسلمية بيروت متمثلة بحركات عدد السفن البخارية، والشراعية التجارية، الداخلية والخارجة من وإلى ميناء بيروت خلال السنوات من (1832-1836م)، علماً بأنَّ طول رصيف المرفأ بلغ في سنة 1834م بلغ قرابة 1356متراً، والسفن كانت مقدرة بالأطنان (نظارت أمور، 1316هـ: ص 106)، واستناداً إلى ما ذكرته نظارة أمور تجارات ونافعة عن مصروفات متسلمية طرابلس في فترة الحكم المصري فقد بلغت 51,452,910 قرشا، والتي كانت بازدياد مستمرّ وذلك بحسب الجدول رقم (2) المرفق بالملاحق.

ونلحظ من خلال الجدول رقم (2) (نظارت أمور، 1316هـ: ص 106). أن تجارة متسلمية بيروت في سنة 1835م قد شهدت ارتفاعا عن السنوات السابقة، واحتلت المرتبة الأولى حيث زادت واردات المتسلمية ما قيمته (56,895,468) قرشا عن صادراتها، والبالغة (52,998,772) قرشا، وعدد سفنها البخارية والشراعية ما مجموعه (845) سفينة، وجاءت سنة (1836م) في المرتبة الثانية من حيث واردات وصادرات متسلمية بيروت مع زيادة في عدد السفن التجارية الراسية في ميناء المتسلمية. وذلك بفضل الإجراءات الأمنية، وتنظيم طرق التجارة، وإلغاء الضرائب الجمركية على البضائع، وازدهار تجارة متسلمية بيروت خلال السنوات الأولى من الحكم المصري.

**رابعاً: التجارة الخارجية في متسلمية بيروت**

خطت التجارة الخارجية وبخاصة مع الأوروبيين خطوات كبيرة، ولا سيما البريطانية منها فقد زاد نشاطها، وهذا ما عبّر عنه متسلم بيروت من خلال البضائع المتجهة إلى ميناء السويديَّة، والمحملة بالبضائع (Commercial Correspondence 1836-1844.). واستفادت فرنسا هي الأخرى من حركة النشاط التجاري الملحوظ الذي طرأ على التجارة الداخلية والخارجية في متسلمية بيروت، وهذا ما أشار إليه القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز (Henry Guys) سنة 1249هـ/1833م في تقرير بعث به إلى السفير الفرنسي لدى اسطنبول الدوق دي بروجللي (De Broile) مفاده إنَّ هناك ثماني رحلات تجارية اثنتان لحركة الملاحة البحرية، وست رحلات لحركة التجارة البرية، وتشكلت في بيروت مؤسسات تجارية فرنسية مشابهة للمؤسسات التجارية الفرنسية لدى الإسكندرية ( Tome 22,Henry Guys).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتّسمت التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر بتنافس الدول الأوروبية على إيجاد قواعد ومحطات تجارية وعملاء محليين يروجون لها منتجاتها الزراعية، والصناعية بغية السيطرة على أكبر عدد من الأسواق (Broglie, 1834,p.302)، وبدأت تجارة بيروت بالنمو التدريجي في عهد الحكم المصري لبلاد الشام؛ بفضل إجراءات الأمن، وإنهاء الإقطاع كنظام أرض بعد حلّ الجيوش الإقطاعية خلال الفترة (1833-1835م)، وتحرير الفلاحين، وإعلان المساواة بين جميع الطوائف (Bowring ,1973,p.88).

ومع ازدياد حركة التجارة الداخلية والخارجية إبان الحكم المصري لبلاد الشام، ازدادت أهمية بيروت كمدينة مفتوحة على التأثيرات الأوروبية المختلفة من ثقافية ودينية واقتصادية باعتبارها مدينة ساحلية تشكّل منفذاً لبلاد الشام الجنوبية على البحر المتوسط ليربطها بالعالم الخارجي، فتزايد عدد التجار الأجانب فيها، بفضل الامتيازات التجارية التي حظي بها الأوروبيون، ولا سيما تزايد النشاط التجاري الفرنسي، ويذكر عدنان شيشمان أنَّ فرنسا حملت بآن واحد وجهان وجه مزدوج مؤيد لمحمد علي علانية، ومشجعة للدولة العثمانية على سعي محمد علي إقامة إمبراطورية على حساب الدولة العثمانية التي تقف في عين العاصفة، ويضيف شيشمان استناداً إلى التقارير التي أرسلت إلى السلطان محمود الثاني سنة 1833 (عوض، 1969م:ص277)، ومن هذا المنطلق تزايدت عدد السفن التجارية الأوروبية الكبرى المحملة بمختلف السلع والمتجهة إلى مينائها الذي أخذ ينمو بسرعة مضطردة (شيشمان،1985م:ص81).

وقد أوضح القنصل الفرنسي في بيروت غيز (Guys) أيضاً في رسالة بعث بها إلى سفير بلاده في اسطنبول الكونت دي ريجني (De Rigny) بتاريخ 11 شباط 1833م جاء فيها " أن التجارة الفرنسية ما تزال قادرة على الوقوف، قوية من الناحية الاقتصادية رغم المنافسة البريطانية والمرسيلية، وبلغت قيمة الواردات الفرنسية هذه السنة حوالي (190،5,868) فرنكاً" (النواصرة، 2015:ص197)، ونظراً لأهمية التجارة الأوروبية مع ميناء بيروت فقد زادت عدد السفن التي ترسو في مرفأ بيروت من ثمانية وعشرين سفينة سنة 1249هـ/1833م إلى مائة وخمسين سفينة سنة 1840م (penance ,1821-1835 , p.303)

كما عبّر القنصل الفرنسي لدى بيروت غيز (Guys)عن مخاوفه من تراجع الوضع التجاري بين فرنسا وبيروت بسبب منافسة تجارة مرسيليا لهم، كما أنَّ تجارة الأخيرة ومفاوضتهم بشكل عامّ هم من اليهود أو العرب، ومعظم مراسليهم هنا من نفس البلد (Kahlaf, 1979, p.50)، وتمنى غيز (Guys) أن تكون في بيروت مؤسسات فرنسية مشابهة لتلك الموجودة في الإسكندرية، وسيجد التجّار في هذه المؤسسات إمكانية اختيار البضائع، والقيام بالعمليات التجارية كلما سنحت الفرصة لهم , (Consulaires, 1821-1835 .p.383)

وقد تحولت بيروت سنة 1251هـ/1835م إلى مدينة تجارية مزدهرة، وتضاعفت تجارتها المباشرة مع بريطانيا في السنوات الخمس الأخيرة من الحكم المصري لبلاد الشام، حتى فاقت واردات المنتجات البريطانية من بلاد الشام، والموانئ الفرنسية والإيطالية (dipLomatiques,p.310, Guys 1835,p.p.382.383).

**خامساً: أثر احتكار محمد علي باشا للتجارة الأوروبية في متسلمية بيروت**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان للنظام الاحتكاري الذي فرضه محمد علي باشا على بلاد الشام بعد سنة 1248هـ/1832م أثرٌ على التجارة الأوروبية، وفرض ضرائب جمركية ثقيلة عليها، التي منحتها الدولة العثمانية، إذ اعتبرته بريطانيا مخالفاً للتجارة الحرة، والحرية التي منحتها الدولة العثمانية للتجّار الأجانب من دول أوروبا والعجم والهند المرخّص لهم مزاولة التجارة الدولية في أراضي المملكة العليّة العثمانية بموجب البراءات الشريفة الممنوحة لهم بموجب البروتوكل المعقود فيما بين المملكة العليّة العثمانية ودولهم والقاضي بحمايتهم، وصيانة أموالهم (فندي أبو فخر، 2008م: ص84)، وكانت البضائع التي دخلت ضمن نطاق الاحتكار الحرير والقطن، والنيلة، والقمح، والصوف، والقلي الذي يدخل في صناعة الصابون، وقشر القنب وغيرها (الأوامر السلطانية لولاية حلب، سجل رقم 45، 1245هـ/1829م)، وأضرّ الاحتكار بالتجارة الأوروبية، الأمر الذي جعل التجار الأوروبيين يمارسون ضغوطاً على الإدارة المصرية بدعم من قبل قناصل بلدانهم، فقد عمد القنصل البريطاني لدى بيروت مور (Moor ) إلى تصدير القطن عنوة، ممّا اضطرّ الإدارة المصرية لكيلا تفسد علاقاتها بالدول الأوروبية إلى إفساح مجالات التصدير، متيحة بذلك للسفن التجارية الأوروبية إمكانيات النقل البحري من مرافئ بيروت وطرابلس واللاذقية (محافظ عابدين، الأبحاث، 1250هـ/1834م).

ووجّه القنصل البريطاني لدى بيروت مور (Moor) نداءً إلى حكومته بسرعة التحرك مصوراً لها خطورة الموقف، ومبيناً في تقريره أنَّ باشا مصر لا ينوي احتكار الحرير فقط، بل أعطى لنفسه حقّ التدخل في الشؤون التجارية للرعايا البريطانيين الذين تحميهم الامتيازات الممنوحة من الباب العالي لبريطانيا العظمى (سليمان،2001:ص257).

ويشار من خلال رسالة القنصل البريطاني السابق أنَّ باشا مصر يمارس ويحثّ بريطانيا بإصدار فرمان سلطاني في تشرين الثاني سنة 1251هـ/1835م بإلغاء الاحتكار في بلاد الشام، بناء على التقرير الذي قدّمه السفير البريطاني لدى اسطنبول بونسنبي (Ponsonby ) إلى السلطات العثمانية مبيناً فيه العوائق أمام التجارة البريطانية .(F.o.78, 1835).

واستطاع السفير البريطاني بونسنبي (Ponsonby)الحصول على فرمان من السلطان العثماني في 24 كانون الأول سنة 1251هـ/1835م يأمر فيه الباشا المصري محمد علي بترك الحرية الكاملة للبريطانيين بالاتجار بالحرير في سورية (Palmerston, 1835) وفي 13 كانون الثاني سنة 1252هـ/1836م حملت بارجة بريطانية نصَّ الفرمان إلى القنصل البريطاني في الإسكندرية كامبل (Campbell)، فأسرع الأخير إلى القاهرة حاملاً الفرمان إلى محمد علي باشا (النواصرة،2015م:ص203)، وتسلّم محمد علي باشا الفرمان في أواسط شهر جمادي الأولى سنة 1252هـ/1839م، الذي أُبلغ فيه أنَّ احتكار الحرير منافٍ لأصول المعاهدات المعقودة بينه وبين الدول الأوروبية (حجار،١٩٧٦م:ص103)، ويجب منعُهُ نظراً لروابط السلم والمعافاة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية.

وقد سايرت فرنسا من جانبها النظام الاحتكاري الذي اتبعه محمد على في بلاد الشام، وحرصت على تعميق الصلة به عندما كانت مصلحتها تقتضي ذلك، فصدَّرت إليه الورق والرصاص والبضائع الحديدية والنبيذ والمشروبات المسكرة، والقرمز، والتوابل، والطرابيش، وقضبان الحديد، وغيرها، واستوردت منه القطن وسنّ الفيل، والبخور، والصمغ، والأصداف، والسنامكي، والتمر الهندي، والجلود، والأرز، والأخشاب (محافظ عابدين، الأبحاث، 1252هـ/1836م).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملت بريطانيا على مراجعة قواعد التجارة البريطانية داخل الإمبراطورية العثمانية، حيث أثمرت عن عقد اتفاقية يلطي ليمان سنة 1254هـ/1838م، وقد ألغت الاتفاقية سابقة الذكر كلّ الاحتكارات وكلّ الرسوم الجمركية الداخلية في الإمبراطورية العثمانية، وأحلت محلّها عوائد جمركية بنسبة 9% على الصادرات و2% على الواردات (النواصرة،2015م:ص210).

ووصف القنصل الروسي في بيروت قسطنطين بازيلي (Constantine Basile) "أنَّ هذه المعاهدة تشكّل فاتحة عهد جديد لتجارة الإمبراطورية العثمانية مع الدول الأوروبية، حيث ألغت كلّ احتكارات تجارة الجُملة، وكلّ الرسوم الداخلية على البضائع المستوردة (F.o.78, 1835)، وقدّمت المعاهدة البريطانية – العثمانية يلطي ليمان نمطاً لاتفاقيات مماثلة، والتي وقّعتها كلّ من فرنسا في 25 تشرين الثاني 1838م، هولندا في 31 مارس (آذار) 1840م مع الباب العالي، وقادت تلك الاتفاقيات إلى تدمير احتكارات محمد علي باشا التجارية مباشرة بعد التسوية المصرية عام 1841م (Marriott, P. 237 – 238.)، وقد أخذ التجار الأوروبيين يتوافدون على بيروت بعد منح حُرية التجارة في أعقاب إلغاء الاحتكار الذي فرضه محمد علي باشا على التجارة، وأعقب ذلك أن قامت الدول الأوروبية بتعيين قناصل لهم في بيروت لغاية مصالح دولهم ، الأمر الذي أدّى إلى تنشيط حركة الاستيراد والتصدير في ميناء بيروت (بازيلي، 1989م:ص288)، وقد أُضيفت رسوماً جمركية بنسبة 9%على البضائع المستوردة، بشرط أن تنقل هذه البضائع بحرية من سوق إلى آخر، حتى تُصدّر إلى الخارج (Papers, 1939, P. 291 – 292).

وتشير إحدى الوثائق العثمانية إلى أنَّ محمد علي باشا قد أصدر أمراً بأخذ الرسوم الجمركية على البضائع من التجارة الداخلية لمرة واحدة في كلّ موانئ الشام دون استثناء (صالح: مجلة دراسات، ع67-68:ص233)، لكنَّ القنصل الفرنسي في بيروت أشار إلى أنّ نصَّ الاتفاق المبرم مع الدولة العثمانية عام 1838م (بازيلي، 1989م:ص291) ينطبق على كافة أنحاء الإمبراطورية المفروضة والثابتة على البضائع. فتَضاعَفَت تجارة متسلمية بيروت بعد سنة 1835م عما كانت عليه بسبب الامتيازات التجارية التي حصل عليها الأوروبيون، والمنافسة فيما بينهم على إيجاد محطات تجارية ووكلاء يروجون لتجارتهم.

**سادساً: أثر التنظيمات العثمانية على التجارة الخارجية في متسلمية بيروت**

تُعرّف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات بأنّها اصطلاح مأخوذ من قانون (تنظيم أتمك)، ويقصد بها الإصلاحات التي أُدخلت للحكم والإدارة في الدولة العثمانية، وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة (محافظ الأبحاث، 1253هـ/1836م).

**إعلان خط كلخانة (*Gulhane Hatti*):**

أُطلِق هذا الخط في عهد السلطان عبد المجيد الثاني عام 1839م، ونُسِبَ إلى (غول خانة)، أي حديقة الورد الملحقة بقصر طوب كوبي سرايا في اسطنبول، وقرأ الخط الهمايوني بحضور الوزراء والعلماء، وكبار رجال الدولة ورؤساء الملل غير الإسلامية، وسفراء الدول الأوروبية (شوفالييه،1994:ص344)، وقد صاغه ناظر الخارجية مصطفى رشيد باشا بمساعدة المستشارين الفرنسيين (دائرة المعارف الإسلامية، 2006:ص129)، ويُعدُّ إصدار المرسوم إيذاناً بإعلان عهد التنظيمات في الدولة العثمانية.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُشير بعض الباحثين إلى أنَّ السلطان عبد المجيد الثاني خلال تلك الفترة قد أفزعه الخطر الروسي الذي كان يتحين الفرصة بالانقضاض على الدولة، وإثارة المتاعب بوجه الدولة العثمانية من خلال تحريض أهالي البلقان للتمرد عليها، إضافة إلى خطر محمد علي باشا، ممّا جعل السلطان يطمح إلى مساعدة الدول الأوروبية، فكان إصدار مرسوم شريف كولخانة (الدستور العثماني، 1289هـ/1872م:ص9).

وتضمّن الخط إحداث بعض القوانين الجديدة، وإجراء بعض التعديلات على القوانين الأصولية والجباية وإعطاء بعض الحقوق لرعايا الدولة العثمانية غير المسلمة، ومساواة رعايا الدولة جميعاً أمام المحاكم، وتضمّن الخط أيضاً وعداً بإصلاح الإدارة والقضاء وإلغاء نظام الالتزام والقضاء على الرشوة، وتحديد مدة الخدمة العسكرية وإصدار قوانين جديدة لتثبيت الغرامات المالية وغيرها (شيلشر، 1419هـ/1998م:ص66). وكان من أثر الإصلاحات الصادرة في أعقاب صدور خط كلخانة إنشاء المحاكم التجارية سنة 1840م، كما تشكّلت في العام نفسه مجلس محاسبة، وآخر يعمل على إنهاء وحلّ الخلافات التي تحدث في مجال التجارة البحرية (الوذيناني، 1999م:ص339).

**سابعاً: طبيعة التجارة في متسلمية بيروت في أواخر الحكم المصري (1839–1841م)**

كان للموقف البريطاني الداعم للدولة العثمانية في صراعها مع الوالي محمد علي باشا أثرة الإيجابي على تجارة بريطانيا مع الدولة العثمانية بشكل عامّ، ومع متسلمية بيروت بشكل خاصّ، وأصبح ميناء بيروت من أكثر الموانئ في بلاد الشام من حيث التواجد الأوروبي، وحلّ محلّ ميناء طرابلس وصيدا (شقيرات، 1423هـ/2002م:ص349)، ونظراً للتواجد التجاري البريطاني النشط في بيروت، فقد طلب البريطانيين من إدارة محمد علي باشا في الشام العمل على إنشاء بريد تجاري بين بيروت ودمشق (الأموي، 2005:ص50)، يحمل المراسلات التجارية بينهما بالأجرة.

ومع الاهتمام العثماني بتنظيم العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية وإصدار القانون التجاري والمحاكم التجارية، وإعفاء القناصل ووكلائهم من الرسوم الجمركية (شوفالييه،1994:ص341)، ساهمت هذه القوانين في تشجيع وتنشيط التجارة في متسلمية بيروت، وقد اخذ التجار الأوروبيين يتوافدون على بيروت بعد هذه الإجراءات، وأعقب ذلك أن قامت الدول الأوروبية بتعيين قناصل لهم في بيروت لرعاية مصالح دولهم، الأمر الذي أدى إلى تنشيط حركة الاستيراد والتصدير في ميناء بيروت (رستم، 1948:ص298-299)، ويذكر هنري غيز القنصل الفرنسي في بيروت بأنَّ بيروت تتمتع بشهرة تجارية، لموقعها الجغرافي وجودة مرفئها، وقد جعلها هذا مركزاً تجارياً مزدهراً بفعل ثراء أهلها، ووفرة الذهب والفضة، وجودة حريرها (Documents commercial ,1839,p. 117).

ورغم الحرية التي مُنِحَت للتجار الأوروبيين فقد أشار القنصل الفرنسي لدى بيروت بوريه (Bouree) إلى أنَّ إدارة محمد علي باشا في الشام استوفت رسوماً جمركية على البضائع مرتين، وهذا معارض للمادة (29) من شروط المعاهدة العثمانية – المصرية حول تخفيض الإعفاء الجمركي على البضائع (نوفل، 1883:ص150).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أثّر إدخال تعيينات جديدة في المجال التجاري، حيث استخدمت البواخر كوسيلة نقل إلى إحداث نقلة جديدة في التوسع الاقتصادي، وزيادة سرعة الاتصالات إلى تحكّم القوى الأوروبية بموانئ الدولة العثمانية، وعلى رأسها بريطانيا التي زاد نشاطها التجاري في ميناء بيروت، ففي عام 1838م كانت صادرات ميناء بيروت (10,069,047) فرنكاً، وواردتها (15.429.834) فرنكاً، وارتفع عام 1841م إلى حوالي (15.369.489) فرنكاً للصادرات ، و(19.747.158) فرنكاً الواردات (صالح، مجلة دراسات، ع67-68،ص233).

وكان للإنجليز السبق في إنشاء خطوطاً لملاحة البواخر باتجاه السواحل الشرقية للبحر المتوسط، وأصبحت المسافة بين بيروت والإسكندرية أسرع وأقلّ تكلفة (consulaires,1842: p.229) وأصبحت صادرات بيروت تشمل الحرير والزيت، والخمور والتبغ، والفحم الحجري، والثمار المجففة من تين وعنب وجوز، والحديد والخيل، وخشب البناء والقمح، وسائر الحبوب، وغيرها (شوفالييه، 1994:ص357). وزادت عدد البيوت التجارية الأوروبية، فكانت في بيروت عام 1838م (67) بيتاً تجارياً، من بينها (11) بيتاً فرنسياً، وتمتعها بالحماية الفرنسية، و(8) بيوت إنكليزية و(14) بيتاً من جنسيات مختلفة، و(34) بيتاً لأهالي البلاد من مسلمين ومسيحيين (شوفلييه، المرجع السابق نفسه).

وكان للملاحة التجارية أثرها في التوسع وإنتاج الحرير وزيادة العمليات التجارية، وحركات التبادل، وتطورت حركة السوق البريطانية والفرنسية مع الموانئ اللبنانية، وخصوصاً في متسلمية بيروت، ورافق هذا التوسع في الأعمال التجارية نشاطٌ قام به تجار بيروت والجيل (غيز، 1949:ص61)، الذين ارتبطوا مباشرة بعجلة التجارة الأوروبية وخصوصاً البريطانية منها.

وقد أدّى التطوّر الاقتصادي الذي عكسته متسلمية بيروت إلى نشوء طبقة برجوازية تشكّلت من بعض الفئات الشعبية التي تراكمت ثرواتها بفعل عملها في تجارة الحرير وتجارة الأراضي وغيرها، ممّا جعلهم يقومون بنوع من الأعمال، وتقديم الاعتمادات أو السلف المالية إلى الآجل، خلال موسم الحرير، ولذلك راجت عملية الاعتمادات المالية بفائدة تقدر بـ(6%) (غنام، 1980:ص84).

وكانت المراكب تتردد كثيراً إلى بيروت، غير أنّها كانت تعود كلّها فارغةً؛ لأنَّ الإنتاج السوري حتى في الحالة التي تكون فيها أسعار الحرير ملائمة، لا يكاد يشحن باخرتين أو ثلاثاً (غنام، 1980،ص84)، وكان للتجار البريطانيين سمة تصدير النقود والمعادن الثمينة، وتمَّ شحن الكثير من السبائك ومن النقود المتداولة الذهبية والفضة إلى مصر، ومنها إلى إنجلترا وتوسكانة في إيطاليا، ويرى غيز نقلاً عن أحمد طربين في مؤلفه نظام المتصرفية أنَّ لجوء بريطانيا إلى نقل المعادن الثمينة بواسطة تجارها الذين أقاموا بيوتات في بيروت، والتي لم تغلق مراكزها التجارية التي افتتحوها في مدينة طرابلس الشام، ممّا سجّل تراجعاً في سوق بيروت قياساً بالسنوات التي سبقت عام 1837م (غنام، المرجع السابق نفسه)، وبدا النقص ملحوظاً في النقود، الأمر الذي سبّب ركوداً تجارياً بين الحين والآخر.

وقد تمّت عملية تبادل الطرود النقدية بين بيروت والإسكندرية، وخاصة الذهبية والفضية منها، في الوقت الذي كان فيه التجار البريطانيين يحتكرون القروش الاسبانية، والريال والجنيهات وعملاتهم الذهبية، وشحنوها للخارج (غيز،1949، ص165). وكان جزء



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من العملات الخارجية عن طريق بيروت يستخدم لتسديد المشتريات، أو للمضاربة في أسواق تجارية أخرى شرقي حوض البحر المتوسط، وعلى رأسها الإسكندرية (شوفالييه،1994:ص347-348).

واستفادت الحركة التجارية في بيروت من الاستثمارات الفرنسية، لكنّها كانت على حساب التجارة الداخلية لبيروت، في الوقت الذي زاد فيه فقر الفلاحين، وزاد من ظهور البرجوازية التي استفادت من ارتفاع أسعار الحرير، الذي أصبح يحتل المرتبة الأولى في صادرات بيروت، ويشير غيز قنصل فرنسا لدى بيروت أنَّ الشركة التجارية الفرنسية الاستثمارية ألتراس وشركاه (ALtaras) المستقرّة في بيروت ومرسيليا، تصفي أعمالها وتحاول استرجاع قروضها، وبلغت ديونها على أبناء الأمير بشير الشهابي حوالي (113,049) قرشاً دون الفوائد (المراسلة التجارية، 1841م).

وقد أشار القنصل غنيز "أنَّ وظيفة الميسورين من التجار المسلمين والمسيحيين الذين تنعم تجارتهم بالحماية والمحررين من السلف التي كانت تفرض عليهم في الماضي، والذين في إمكانهم اليوم التمتّع بحرية وعلانية بما يملكونه دون خوف من إثارة طمع السلطات، إنَّ هذه الطبقية ترتاح بالطبع للنظام المصري" (شوفالييه،1994:ص349).

ومع تطوّر تجارة بيروت، وازدياد النشاط الأوروبي، وحالة الارتياب الداخلية، تكاثرت طلبات الحماية، ممّا أثار قلق السلطات المصرية، لأنَّ أصحاب الحمايات إذا ما تمتعوا بالحماية الأوروبية وغيرها، فإنّه يوفّر لهم الكثير من الميزات مثل الإعفاء الضريبي والتجنيد الإلزامي، والرسوم الجمركية المخفضة، وتمثليهم في البعثات الدبلوماسية أمام السلطات العثمانية، شأنهم في ذلك شأن الأوروبيين، هذا فضلاً عمّا يتمتعون به من مزايا يتفوقون فيها على الأجانب، مثل اللغة والصلات المحلية والخبرة، فإنّهم غالباً ما أصابوا نجاحاً كبيراً في التجارة والمال (المراسلة التجارية، 1840م)؛(شوفالييه، 1994:ص366)، لكنّه أصبح ينتظر إلى هذه الحمايات امتيازاً بالياً ومربكاً للإدارة، يعيق حركة الإصلاح التي بدأتها الدولة العثمانية في أعقاب خط كلحانة.

وعلى الرغم من حرص الإدارة المصرية على إدامة استقرار الأوضاع الاقتصادية والتجارية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ومنها بيروت، فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية عمّا كانت عليه قبل عام 1838م، فقفز سعر زيت الزيتون على وجه التقريب إلى 2,30%، وسعر الصابون 125%، وسعر القطن 42%، كما ارتفع مؤشر الأسعار الخاصة بالإنتاج الصناعي، والمواد الأولية اللازمة له، فازدادت أسعار الأقطان المصنعة إلى 66%، وأسعار غزل القطن 60% (شوفالييه، 1994:ص368).

وارتفعت أسعار الحرير عمّا كانت عليه بعد تطبيق المعاهدات التجارية لعام 1838م، وارتفعت أسعار الشرانق الحريرية كسلعة محلية بمتوسط السعر المحدد ، وعلى حسب قول غيز " فحرير بيروت أجود أنواع الحري،ر وتنتج بيروت من الحرير ما يبلغ ثمانية مليون فرنك ، وقيمة التجارة الداخلية بمبلغ (1,500,000) فرنك، والقيمة العائدة بمبلغ (1,800,00) فرنك، واحتلت بيروت المركز الذي كانت تحتلّه صيدا في الموانئ الجنوبية"(غيز، 1949:ص102)، وكان ارتفاع الأسعار على وجه الخصوص هو الذي أنعش وجه التجارة الخارجية، حيث إنَّ ظروف الغرب الأوروبي هي التي فرضت الارتفاعات المذكورة (سالم، 1435هـ/2014م:ص 194)؛(سعادة، 2009:ص261).

**ثامناً: أثر الثورات التي قامت ضد الحكم المصري على التجارة في متسلمية بيروت**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان لتجدد الثورات في مطلع عام 1840م وفي سائر المدن اللبنانية ودمشق وفلسطين أثره على الإدارة المصرية في بلاد الشام، الأمر الذي جعل إبراهيم باشا يصدر أوامره لقواته بالتصدي لتحركات المتمردين(غيز، 1949،ص180-181)، ويبدو أنَّ الدول الأوروبية، ومنها بريطانيا لها دور في اندلاع الثورة من جديد على الحكم المصري لبلاد الشام، وهذا ما وضح من الرسالة التي أرسلها الكومودور نابيير (Commoder Napier) إلى محافظ بيروت محمود بك، جاء فيها (إنَّ الدول العظمى قرّرت إعادة بلاد الشام إلى الدولة العثمانية، وطالبت بتسليم بيروت حقناً للدماء، ووزع نابيير بياناً دعا فيه أهالي بيروت إلى خلع نير الحكومة المصرية، وتحريض العسكر المصرية على شقّ عصا الطاعة للحكومة المصرية) (شوفالييه،1994: ص410)، وبدأت موانئ بيروت وصيدا وطرابلس تشهد هبوطاً في عدد السفن الراسية، وتراجعَ الازدهار الذي عاشه ميناء بيروت جرّاء تلك الأحداث (سليمان، 2001:ص404).

وكان لسقوط طرابلس بتاريخ 20 أيلول 1840م في قبضة الحلفاء إيذاناً بسقوط حكم محمد علي باشا بمجمله، وبسقوطها أخذت الولايات والمدن الأخرى تسقط تلو الأخرى (النواصرة،2015:ص204)، وأمام تلك النكسات التي مُنيَ بها محمد علي باشا في بلاد الشام، والإصرار الأوروبي على إنهاء حكم الأخير للشام، قرّر محمد علي باشا إجلاء قواته عن جميع إيالات بلاد الشام، مقابل منحة الحكم الوراثي على مصر (إرادة ممتازة، وثيقة رقم 65، 1256هـ/1840م)؛ (محافظ الأبحاث، محفظة رقم 259، 1256هـ/1840م:ص6).

ويبدو من خلال الوثائق العثمانية أنَّ الإصلاحات التي أصدرتها الدولة العثمانية لم تأخذ صورتها بشكل جدي باستثناء بعض التطبيقات، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الأحداث التي أخذت تؤثر على الأوضاع السائدة في بيروت وغيرها (سليمان،2001:ص423)، وقد أزال انهيار الحكم المصري في بلاد الشام إحدى العوامل الهامة لتبنّي سياسة الإصلاح، ونتيجة لذلك ومع بداية عام 1841م، وبعد محاولته تشريع القانون التجاري، طُرِدَ مصطفى رشيد باشا من منصبه كصدر أعظم من قبل السلطان محمود الثاني (النواصرة،2012:ص289)، وظهر أثر الإصلاحات في أعقاب خروج المصريين من بلاد الشام، حيث أدمجت باشويتا صيدا وطرابلس في إيالة واحدة، ونُقِلَ مركزها إلى بيروت (Lewis, 1961:p.104).

وفي ظل هذا التطور الإداري لبيروت تصاعد النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي شهدته بيروت إبان الحكم المصري، وانعكس هذا النمو على الزيادة المضطردة في حركة التجارة ونشاطها في ميناء بيروت ، وفي مقابل ذلك شكّل التصدير زيادة بشكل تصاعدي حتى وصل إلى ما قيمته (15,369,489) فرنكاً في نهاية حكم محمد علي لبلاد الشام (جبور،2014:ص85).

ومن التطبيقات التي أوجدتها الدولة العثمانية بعد عودتها لبلاد الشام، إصلاح القطاع النقدي وسك نقود جديدة من الذهب والفضة، تقلّد العملات الأوروبية، لكنّها لم تكن تساوي سوى عشر العملات القديمة (عوض:ص64)، وكان تشييد طرق المواصلات وإنشاء الطريق المعبّد بين بيروت ودمشق قد أحدث نقلة نوعية لصالح الحركة التجارية في عملية نقل البضائع والمسافرين من باريس إلى دمشق مروراً بمرسيليا وبيروت (Kahlaf, 1979: p.50).



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أنَّ الدولة العثمانية أصبحت حريصة على تطبيق المبادئ الإصلاحية التي وردت في خط كلخانة في بلاد الشام، الأمر الذي جعل واردات الدولة تزداد، كما أنَّ الإجراءات المتخذة أدّت دورها في توفير الأموال للدولة من خلال تسجيل إيرادات ومصروفات الدولة في سجلات رسمية، ولا يمكن صرفها إلّا بعد استصدار فرمانات همايونية (شوفالييه،1994:ص352).

ويصف عبد الكريم غرايبة التطور الذي أصاب مدينة بيروت بقولة "وأصبحت بيروت أهم مركز تجاري في بر الشام وميناء سوريا الأول، فارتفعت قيمة تجارتها إلى ثلاثة أمثالها بين عام 1841م و1855م، وكذلك تزايدت حركة الميناء، كما تزايدت حركة رسوم السفن في مينائها" (شوفالييه، المرجع السابق نفسه). ونرى بأَن من ثمار التنظيمات العثمانية؛ أَن أُنشئت المحاكم التجارية، ونشطت حركة الاستيراد والتصدير في ميناء متسلمية بيروت، وخُفضت الرسوم والضرائب على تجارتها.

**تاسعاً: انعكاس التنظيمات العثمانية على الناحية التجارية في متسلمية بيروت**

كان للامتيازات التي حصل عليها التجار الأجانب أثر على الوضع الاقتصادي في بيروت، ممّا أدّى إلى زيادة تجارة الدول الأوروبية مع الدولة العثمانية، ممّا انعكس إيجابياً على نفوذ التجار البيروتيين من مسلمين ومسيحيين (جبور، 2014:ص89)، وأصبح هؤلاء التجار تبعاً لذلك من كبار الملتزمين، بسبب إمكانياتهم المالية العالية، فبعد أن كانت تستوفى رسوم الأعشار عن طريق الأمانة، أي على ذمة الحكومة، وبمعرفة جباة خصوصيين،ولكنّها عادت في عام 1258هـ/1842م لاتّباع أسلوب الالتزام (البخيت، 1413هـ/1992:ص193).

على أنَّ الدولة العثمانية قامت بتنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية، وهذا انعكس على حركة الاستثمارات الأوروبية في بلاد الشام ومنها بيروت، على سبيل المثال قام الفرنسي الفيدكونت دوليمون (Viconte Delemont) وآخر على تأسيس معمل لحلّ الحرير في بيروت، ووصلا بيروت في شهر نيسان / أبريل عام 1840م، حيث استأجرا قطعة أرض على مقربة من بيروت لإقامة معمليهما، وكوّنا شركة أُطلق عليها اسم (دوليمون دولافريته وشركاه) (جبور،2014:ص116).

إنَّ تطبيق المعاهدات التجارية لعام 1838م بعد عودة الإدارة العثمانية إلى بلاد الشام لم يحمِ التجار الأوروبيين من محاولات الاحتكار فحسب، بل وشجّع التجارة الخارجية على حساب دورات التبادل الداخلية، وسهّل تصدير نوعيات الحرير الجيدة على حساب المنتجات التقليدية؛ لأنَّ تلك النوعيات كانت قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق الأوروبية (عوض،1969:ص184). حيث انعكس ثراء التجار من غير المسلمين على الوضع التجاري القائم، الأمر الذي انعكس على أوضاعهم المعيشية، بحيث فاقوا المسلمين في هذا المجال، كما شغلوا وظائف في الجمارك وجباية الضرائب والتزام الموانئ (المراسلة التجارية، الورقة 458، 1840م)؛(المحفظة رقم 30، 1842م)؛(شوفالييه، 1994:ص385). كما أدّت المنافسة بين ملتزمي الموانئ المختلفة ومنها ميناء بيروت إلى أن جعلت السلطات تعمل على تخفيض الرسوم بنسبة (5%) على الواردات، لا سيما على البضائع العابرة (المراسلة التجارية، الورقة 127، 1843م)، ممّا شجع الحركة التجارية في هذا المرفأ الإستراتيجي. غير أننا نرجح أن الحكم المصري لبلاد الشام لم يُطبّق التنظيمات العثمانية بحرفيتها في أواخر سنة 1839م



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مناطق نفوذها ؛ الأمر الذي أدى إلى تنشيط الحركة التجارية مع إيالة مصر لخدمة وكلاءها التجار من عرب وأجانب، وزاد من نفوذ الحكم المصري الاقتصادي في مصر على حساب بلاد الشام لاحقاً.

**الخاتمة**

بعد هذا العرض لأثر التنظيمات العثمانية على تجارة متسلمية بيروت خلال الحكم المصري، يمكننا القول بالنتائج الآتية التي توصّل إليها البحث:

- تمتعت متسلمية بيروت بموقع جغرافي وإستراتيجي جعلها مركزاً إدارياً وتجارياً انعكس إيجابياً على ازدهارها الاقتصادي والتجاري .
- كانت متسلمية بيروت ضمن التقسيمات الإدارية التي أوجدها المصريون في لبنان، وتبعت إدارياً إلى إيالة صيدا خلال فترة الدراسة .
- تنامت الحركة التجارية الداخلية والخارجية في متسلمية بيروت بفضل مينائها النشط والمزدهر خلال الحكم المصري لبلاد الشام، وترك هذا أثراً على زيادة النشاط الاقتصادي لبلاد الشام.
- كان لإعلان التنظيمات العثمانية عام 1839م، أثره على متسليمة بيروت في الجانب التجاري، بعد زيادة التواجد الأوروبي في بيروت، وتمتعها بحرية التجارة، وإنشاء المحاكم التجارية فيها.
- كان للإصلاحات العثمانية أثرها على متسلمية بيروت عام 1841م، عندما جعلت بيروت مركزاً تجارياً مزدهراً ضمن إيالة الشام آنذاك.

**المصادر والمراجع**

**أ: المصادر**

**أولاً:الوثائق العثمانية غير المنشورة:**


- الأوامر السلطانية لولاية حلب صادر عن محمود الثاني، سجل رقم 45،مرسوم سلطاني رقم 45، مرسوم سلطاني رقم 378، استانبول، أواخر شعبان 1245هـ/1829م.
- إرادة ممتازة ، ملف رقم 3، وثيقة رقم 65، اسطنبول ، 15 ربيع الثاني 1256هـ -1840م.
- محافظ الأبحاث، محفظة رقم 255 ، 1253هـ/1836م.
- محافظ الأبحاث ، محفظة رقم 259، صورة المكاتبة العربية رقم 169، عابدين ، بتاريخ 25 ربيع الأول 1256هـ/ 1840م.
- محافظ الأبحاث، محفظة رقم 259، صورة المكاتبة العربية رقم 169، عابدين ، بتاريخ 25 ربيع الأول 1256هـ/1840م
- محافظ عابدين، الأبحاث، رقم 74، محفظة رقم 231،مكاتبة رقم 51، عابدين ، 3رجب 1831/1247م.
- محافظ عابدين، الأبحاث، رقم 75، محفظة رقم 249، صورة الوثيقة العثمانية رقم 295، عابدين بتاريخ 15 صفر 1250هـ/1834م.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- محافظ عابدين، الأبحاث، رقم 74،محفظة رقم 250، ترجمة الوثيقة العثمانية رقم 494،عابدين، بتاريخ 16 ذي الحجة 1250هـ/1834م.
- محافظ عابدين، الأبحاث، رقم 76، بتاريخ 1251هـ/1835م.
- محافظ عابدين، الأبحاث، محفظة رقم 120 ، ترجمة الفرمان رقم 33،عابدين، بتاريخ 15 جمادي الأولى 1252هـ/1836م.
- المراسلة التجارية، بيروت، 2، الورقة 458، برقية من بوريبيه ، 15 أيار/مايو 1840م.
- المراسلة التجارية، بيروت ،مجلد 2، الورقة 458، المحفظة رقم 30، برقية من غيز إلى وزارة الخارجية ،آذار 1842م.
- المراسلة التجارية، بيروت، 4، الورقة 127، 25 نيسان 1843م.


## ب: المراجع

**ثانياً:المراجع العربية والمعربة**

**أ: المراجع العربية:**


- أبو فخر، فندي، سورية والصراعات الدولية 1831-1840م محمد علي والحسابات الخاطئة، ط2، دار الينابيع، دمشق، 2003م.
- الأموي، محمد عصفور سلمان، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839-1908م، دار الكتب والوثائق العراقية، بغداد، 2005م.
- ارسلان، كمال، عصيان محمد علي باشا، مطبعة الجامعة، استانبول، 1979م.
- البخيت، محمد عدنان، بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، الجامعة الأردنية، عمان، 1413هـ/1992م.
- رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا،4ج، ج1، منشورات:كلية العلوم والآداب،الجامعة الأمريكية،بيروت، 1930-1934م.
- رستم، أسد، بيروت في عهد إبراهيم باشا، مجموعة أبحاث ودراسات تاريخية ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1948م.
- حجار، جوزيف، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي باشا والنهضة العربية، ترجمة: بطرس الحلاق وماجد نعمة، مراجعة: حسن فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٦م.
- سالم، لطيفه، الحكم المصري في بلاد الشام (1831هـ-1841)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 1435هـ/2014م.
- سعادة، علاء كامل، متسلمية نابلس في العهد المصري 1247-1256هـ/1831-1840م، ط1، دار البشير، عمان، 2009م.
- سليمان، هلا، أثر الحملة المصرية على بلاد الشام 1830هـ-1840م،ولاية طرابلس نموذجاً، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت،2001م.
- شقيرات، احمد، مؤسسة شيوخ الإسلام ، 2ج، د.ن، إربد، الأردن، 1423هـ/2002م.
- شيشمان، عدنان، متسلمية بيروت في مهب الريح، مطبعة مؤسسة التاريخ العثماني،أنقرة، 1985م.
- العبد، حسن أغا، حوادث بلاد الشام والإمبراطورية العثمانية، تحقيق: يوسف نعيسة، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، 1986م.
- عوض، عبد العزيز، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864- 1914، دار المعارف، القاهرة، 1969م.
- غنام، سليمان، قراءة جديدة لسياسة محمد علي التوسعية، 1811-1840م، دار تهامة، جدة، 1980م.
- كرد، محمد، خطط الشام،4ج، د.ن، دمشق، 1925م.




المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- النمر، إحسان، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، 2ج، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان،1961م.
- النواصرة، قاسم، قراءة في الموقف الأوروبي والروسي والأمريكي والعثماني من حكم محمد علي باشا الألباني لبلاد الشام والأناضول خلال الفترة 1247-1257هـ/1831-1841، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 2015م.
- نعيسه، يوسف، المرجع في وثائق تاريخية عن الشام في أثناء حملة محمد علي باشا، 1247-1256هـ/1831-1840م، منشورات جامعة دمشق،دمشق، 2003-2004م.
- الوذيناني، خلف بن دبلان بن خضر، الدولة العثمانية والغزو الفكري حتى عام 1327هـ/1909م، مكة المكرمة ، 1999م.

**ب: المراجع المُعربة:**

- اوغلو، مصطفى كوتوك، المتمرد الأمي يثور ضد حاميه، كوك مطبعه سي، استانبول، 1986م.
- بارقان، عمر لطفي، صادرات وواردات الدولة العثمانية، ترجمه للعربية: ناصر سعيد سلمو، د.ن، العراق، بغداد، 1976م.
- بازيلي، قسطنطين، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، دار التقدم، موسكو، 1989م.
- تشارشلي، إسماعيل حقي اوزون، التاريخ العثماني، مطبعة مؤسسة التاريخ، أنقره، 1954م.
- دستور عثماني ، الإصدار الأول ، مجلد 1 ، دون طبعة، مطبعة عامرة، بيروت، 1289هـ/1872م.
- شوفالييه، دومنيك، مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية في أوروبا، ترجمة:منى عبدالله عاقوري، دار النهار، بيروت، 1994م.
- شيلشر، ليندا، دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ترجمة عمرو الملاح ، ط1،د.ن، دمشق، 1419هـ/1998م.
- غيتز، هنري، بيروت ولبنان منذ قرن ونصف، تعريب: مارون عبود، دار المكشوف، بيروت، 1949م.
- كتافاكو، انطون ، فتوحات إبراهيم باشا في فلسطين ولبنان وسورية، د.ن، حريصا، 1937م.
- نظارت أمور تجارات ونافعة (إيستاتستيق عمومي إدارة سي)، د.ن، استانبول، 1316هـ.
- نور، رضا، الغازي الجديد محمد علي، سربست مطبعه سي، استانبول، 1936م.
- نوفل، نعمة الله نوفل، الدستور العثماني ،مجلد 1، المطبعة الأدبية، بيروت، 1883م.

**ج: الرسائل الجامعية:**

- سكينة، نعمة، أثر الفتح المصري في الاقتصاد السوري 1831-1841م، رسالة ماجستير غير منشورة ، إشراف عبد الكريم غرايبة ، جامعة دمشق، دمشق، 1955-1956م.
- جبور، علاء، لواء بيروت، دراسة إدارية اقتصادية اجتماعية وثقافية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، دمشق، 2014م.

**د: المجلات العربية:**

- صالح، محمد حبيب، الدبلوماسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، مجلة دراسات تاريخية، العددان 67-68،كانون الثاني – حزيران، دمشق، 1999م.
- مجلة الأحكام العدلية ، سلسلة الكتب القانونية، عمان، الأردن،د.ن، د.ت.
- نعيسة، يوسف،تجارة دمشق في النصف الأول من القرن التاسع عشر ،مجلة دراسات تاريخية،العددان 41-42، آذار– حزيران، دمشق:جامعة دمشق، 1992م.

**هـ: القواميس العربية والعثمانية:**



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات ، المجلد السابع ،د.ن ،بيروت، د.ت.
- سامي، شمس الدين ، قاموس تركي، مطبعة أقدام، اسطنبول، 1317-1318هـ/1889-1900م.

**و: الوثائق الأجنبية غير المنشورة:**

**أ: البريطانية**

- F.o.78, Vol. 258 from Campbell To Palmerston, 5 October, 1835.
- F.o.78, Vol.283,From moor To ponsomby.
- F.o.78, Vol. 342, from Campbell To Palmerston, 5 October, 1835.

**ب: الفرنسية**

- Commercial Corres penance(1821-1835)Tome 21,Henry Guys au comte De Rigny , Beyrouth , Le ll fevrier 1833.
- Documents dipLomatiques et consulaires,p.310,Henry Guys au Duc de Broglie ,Beyrouth Le 20 jullet 1835.
- Documents - diplomatiques et consulaires ,N68,f, 460, Vol 1,m.Bouree et m. Thiers , (Beyrouth ,Le 20 mai 1840.
- Henry Guys Doc de Broglie,Beyrouth , 1834.
- Political Correspandance et Consulaires, (1821-1835),N100, Fos. 228-233, m .Henry Guys,au Doc de Brogli, Beyrouth,Le 20 juiller 1835.

**ز: الكتب الأَجنبية المنشورة:**

- Bowring, John, Report commercial Statistics of Syria , New York, Arnopress, 1973.
- Documents Commercial Tome 22,N45,Fas.29-30,Henry Guys Au Comte De Rigny, Le 1 mai 1837.
- Esquisse de LetatpoLitiques et Commercial de syrie , paris ,1842.
- Lewis ,Bernard ,The Emergence of modern Turkey ,London:1961.
- Papers ,Parliamentary, the Correspondence Relative to the Affairs of the Levant, 1833 , Vol. 50, London, 1939.
- Kahlaf, Samir, Persistence and change in lg The Century Lebanon (Beirut :American university ,1979.
- Seretoglu, midhat,Osmanli tarihi,Istanbul,1958.



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

## الملاحق

الشكل رقم (1) موقع مدينة بيروت ومدن الساحل الشامي في بلاد الشام

| السنة | السفن البخارية | حمولتها بالأطنان | العملة المعتمدة وقيمتها | السفن الشراعية | حمولتها بالأطنان | واردات بيروت مقدرة بالقروش | صادرات بيروت مقدرة بالقروش |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1832 | 86 | 68,783 | 378,564 فرنك فرنسي | 1306 | 28,987 | 22,987,545 | 18,976,586 |
| 1834 | 143 | 105,674 | 976,048 فرنك فرنسي | 989 | 111,986 | 47,579,843 | 50,468,311 |
| 1835 | 178 | 157,534 | 5,456,700 فرنك فرنسي | 768 | 9,878 | 56,895,468 | 52,998,772 |
| 1836 | 186 | 173,789 | – فرنك فرنسي | 864 | 10,654 | 55,643,874 | لم نتمكن من الحصول عليها |

الجدول رقم (2) يبين صادرات وواردات متسلمية بيروت خلال فترة الدراسة



المنارة للاستشارات
www.manaraa.com